

إستخدامات ومؤشرات إحصاءات التجارة الخارجية

إعداد
الاستاذ الدكتور خالد زهدي خواجه
مدير عام
المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية

التجارة الخارجية والتنمية:

ازدادت أهمية التجارة الخارجية هذه الايام حتى اصبحت عاملا رئيسيا في الاستراتيجية الاقتصادية السياسية. فالدولة قد تستخدم سلطاتها على المعاملات الدولية لتحقيق أغراضها السياسية والاقتصادية بان تتخذها اداة للتمييز بين الدول على أساس نزعاتها السياسية او لتنفيذ اهدافها الاقتصادية كحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الاجنبية وتوفير العملات الاجنبية لتحقيق التنمية الاقتصادية وابقاء مايلزم من الانتاج المحلي لحاجة السوق الداخلي.

1) التجارة والنمو الاقتصادي:

ترتبط التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا بخطط التنمية في الدول النامية باعتبار ان الصادرات عامل اضافة كما ان الواردات تساهم بدورها في توفير متطلبات النمو الاقتصادي. والواقع ان المقدرة على الاستيراد تعتمد على مقدرة الدولة في التصدير ومعدل نمو وتنوع الصادرات. ومن ثم فأن الدولة النامية تستيطع ان تستورد الالات والمعدات اللازمة لبناء اساس صناعي متين من حصيلة الصادرات الزراعية وتطوير الصناعات التصديرية.

وللصادرات دور كبير في النمو الاقتصادي. فمن ناحية تساهم زيادة الصادرات في نمو الدخل القومي من خلال استغلال الموارد المعطلة وعلاقات المدخلات والمخرجات والتقدم التكنولوجي. ومن ناحية اخرى يؤدي نمو الصادرات بمعدلات متزايدة الى اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات في مرحلة التنمية الاقتصادية.

كذلك فالواردات تساهم في نمو الدخل القومي بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من مواجهة اعباء التنمية وتوفير الالات والخبرات اللازمة وكذلك السلع الاستهلاكية الضرورية حتى يمكن زيادة الانتاج وتنويعه.

مماسبق يتضح ان التجارة الخارجية عصب التنمية الاقتصادية وترجع هذه الحقيقة الى عدة عوامل اهمها التالي:-

أ) تعتمد معظم الدولة النامية- منذ نشأتها-اعتمادا كبيرا على السوق العالمي نتيجة لطبيعة تركيبها الاقتصادي.

ب) ان التخلف الاقتصادي ليس معنى مجردا او مطلقا، وانما التخلف مسالة نسبية تدل على ان اقتصاد الدول النامية اقل انتاجية واقل كفاءة من اقتصاد الدول الاخرى.

ج) ينعكس اثر التخلف الاقتصادي في تبادل السلع مع الدول الاخرى فالدول النامية تصبح عاجزة عن استغلال الميزات التي تتمتع بها في السوق العالمية وذلك بسبب ضعف مراكزها الاقتصادية.

2) التجارة وتوزيع الدخل:

ويجب ان يظل عالقا بالذهن ان التجارة الخارجية لاتقتصر على تبادل السلع والخدمات بين الدول المختلفة فحسب، بل انها كذلك اسلوب لتوزيع واعادة توزيع الدخل القومي والعمل الاجتماعي.

فالتجارة الخارجية لاتعمل بالضرورة من اجل المساواة بين جميع دول العالم ويرجع ذلك الى التباين في مستوى التنمية الاقتصادية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الزراعية المختلفة وعليه فان الميزات النسبية للتجارة الخارجية تعود بصفة اساسية الى الدول التي تتمتع بانتاجية عالية.

ولاتستطيع الدول النامية ان توقف عمليات التصدير والاستيراد نتيجة لعدم حصولها على المزايا التي تختص بها الدول الاخرى. فالدول النامية تعاني نقصا في بعض السلع الرأسمالية تحول بينهما وبين استغلال مواردها وتنمية اقتصادياتها وليس من سبيل للحصول على هذه السلع اللازمة للتنمية الا عن طريق الاستيراد ومن ثم فان الدول النامية ينبغي عليها ان تتعرف على الميزات النسبية التي تتوفر لها في انتاج بعض السلع حتى تتمكن من تصديرها الى العالم الخارجي سدادا لقيمة ما تحصل عليه من واردات.

ولاتقتصر المبادلات الاقتصادية بين الدول على تبادل السلع فحسب، بل انها تتضمن كذلك تبادل عنصر العمل. وقد شهد العلم منذ القرن السادس عشر حركات كبيرة للهجرة من الدول الاوربية الى العالم الجديد وصلت الى ذروتها في السنوات الاولى من القرن العشرين. هذا ويترتب على انتقالات الاشخاص من دولة الى اخرى بقصد العمل على اثار يمكن ان تجعل اهمهما في مايلي:

أ) **اعادة توزيع عنصر العمل بين دول العالم المختلفة.** فانتقال العمال من الدولة التي ينخفض فيها مستوى الاجور نتيجة لوجود فائض في عنصر العمل بها الى الدولة التي تنخفض فيها مستويات الاجور بسبب ندرة عنصر العمل او قلته نسبيا يؤدي الى اعادة توزيع عنصر العمل بصورة اكثر ملائمة بين الدول ويترتب على ذلك ان تتجه معدلات الاجور نحو التساوي في البلدين نظرا لان عدد العمال يقل في الدولة الاولى مما يؤدي الى رفع الاجور بينما يزداد عددهم في الدولة الثانية مما يؤدي الى خفض الاجور.

ب) **تبادل الخبرة الفنية وزيادة الكفاية الانتاجية للعمل.** يساعد انتقال عنصر العمل من دولة الى اخرى في كثير من الاحيان على حصول الدولة المنتقل اليها على الخبرات الفنية التي تعوزها ويؤدي ذلك الى رفع مستوى الكفاية الانتاجية للعمل فيها.

ج) **خلق حركات دولية لانتقال رؤوس الاموال وللسلع بين الدول.** تقترن عادة حركات انتقال الاشخاص بقصد العمل بحركة اخرى تنتقل فيها رؤوس الاموال من الدولة المنتقل اليها الدولة الاصلية. فالاشخاص المنتقلون بقصد العمل يحرصون على ضمان تصدير جزء من دخولهم الى ذويهم في بلدهم الاصلية، فيوزع هؤلاء العمال دخلهم المكتسب من الدولة المنتقل اليها بين الاستهلاك المحلي والتصدير الى الخارج. كما يعمل المهاجرون الاجانب على تشجيع التبادل التجاري مع دولتهم الاصلية فضلا عن ان وجود هذه الجاليات الاجنبية يساعد على القيام باستثمارات جديدة في دولة المهجر.

3) <u>معيار اهمية التجارة الخارجية:</u>

تختلف اهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد القومي من دولة لاخرى ويرجع ذلك الى التفاوت الموجود بين الدول في عدد السكان ومالديها من موارد وخامات وما بلغته من تقدم صناعي.
وتقاس اهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد القومي بعدة وسائل أهمهما:

أ) **متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية:**

يوضح هذا المتوسط مدى مساهمة التجارة الخارجية في حياة الفرد في الدولة موضوع البحث. ويتم الحصول عليه بجمع قيمة الصادارت على قيمة الواردات ثم يقسم المجموع على عدد السكان ويكون الناتج هو متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية ويمكن صياغته على النحو التالي:

$$\text{متوسط نصيب الفرد} = \frac{\text{قيمة الصادرات} + \text{قيمة الواردات}}{\text{عدد السكان}}$$

ب) **متوسط الميل للاستيراد:**

وهناك معيار اخر لقياس اهمية التجارة الخارجية بالنسبة لدولة معينة وهو نسبة قيمة الواردات الى الدخل القومي. ويمكن صياغة هذا المعيار على النحو التالي:

$$\text{متوسط الميل للاستيراد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{الدخل القومي}}$$

وكلما زادت قيمة الواردات من سلع استهلاكية وانتاجية بالنسبة لقيمة الدخل القومي كلما دل ذلك على اعتماد الحياة الاقتصادية في تلك الدول على الاستيراد من العالم الخارجي.
بغية قياس درجة اعتماد دولة ما على التجارة الخارجية يستخدم عادة المفهوم الكينزي المسمى بالميل المتوسط نحو الاستيراد(Propensity to import) أي نسبة المستوردات الى الدخل القومي النقدي. الا ان هذا المقياس يتفاوت بين الدول المختلفة دون اي اعتبار واضح لدرجة تطورها الاقتصادي اذ انه ناجم في جوهرة عن عاملين اساسين ومتداخلين:

أولهما: درجة التخصص،بحيث تزداد هذه النسبة كلما كان الاقتصاد موجها نحو التصدير.
وثانيهما: الحجم النسبي للدولة حيث ان اتساع الحجم المقصود هنا يعني تعدد الموارد وغناها وتنوع بنية الانتاج، وبالتالي انخفاض نسبة المستوردات الى الدخل.

لذا فليس من قبيل المصادفة ان نجد ان متوسط هذه النسبة يتفاوت بين الدول الراسمالية المتقدمة وبين الدول النامية ودول الاشتراكية دون دلالة واضحة تشير الى مدى تطور هذه الدولة او تلك وكل ما يمكن استقراؤه، بالاعتماد على هذه النسبة ان الدول صغيرة الحجم تميل للاعتماد على التجارة الخارجية والاقتصاد العالمي نظرا لما يتوفر فيها من نزعة اقوى نحو التخصص لعله ضيق السوق المحلية وقلة تنوع الموارد.

طبيعة اعتماد الدول النامية على السوق العالمية:

من المسلم به على نطاق واسع ان اعتماد الدول النامية بشكل عام، والصغيرة منها بشكل خاص، على التجارة الخارجية يتسم بملامح خاصة اهمها مايلي:

1) تتصف اقتصاديات هذه الدول، بدرجات متفاوتة، باعتمادها الى حد كبير على مجموعة محدودة من المحاصيل الزراعية او المواد الاولية، وذلك بسبب الدور الذي فرض عليها في اطار التقسيم الجائر للعمل الدولي والموروث عن عهود الاستعمار والوصايا الاستعمارية حيث لم تزد نسبة المواد المصنوعة في عام 1953 عن 12.3% من مجموع صادرات الدول النامية، وهي وأن ارتفعت الى 5.19% في عام 1977، فأن درجة الاعتماد على نوع واحد او اكثر من الصادرات الاولية قد زادت حدة بسبب تطور الصادرات النفطية اعتبارا من عام 1973 وليس ادل على ذلك من ان قيمة الصادرات النفطية للدول الاعضاء في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول قد بلغت 1979 نحو 96.4% من مجموع صادرات هذه الدول.

ان هذه البنية الاقتصادية المشوهة، التي ورثتها الدول النامية عشية استقلالها، والتي لاتزال قائمة بدرجة أو بأخرى في معظم هذه الدول تعني مايلي:-

أ) انها بنية موجهة نحو التصدير(Export-Oriented) وان قطاع التصدير، وهو من اهم قطاعات هذه البنية، خاضع للظروف السائدة في السوق العالمية، وبالتالي فان صادرات هذه الدول كما وسعرا ترتبط بهذه الظروف.

ب) ان استمرار نمو صادرات الدول النامية يتوقف على استمرار تطور الطلب العالمي على المواد الاولية والخامية وبمعدلات كافية، وليس من العسير على اي متتبع لتطور هذا الطلب ان يكتشف بانه لايتطورعلى نحو كاف.

ففي حين بلغت حصة الدول النامية من الصادرات العالمية 25.3% في عام 1955 فان هذه النسبة قد هبطت الى 17.5% في عام 1970، ولم تعاود ارتفاعها الا اعتبارا من عام 1973 حيث وصلت الى 19.2% وهي في عام 1977 فقط استطاعت ان تعود الى مستوى عام 1955 فبلغت 25.6% بفضل الصادرات النفطية اساسا.

فاذا استثنينا الوقود من الصادرات العالمية، ومن صادرات الدول النامية نجد ان هذه النسبة قد هبطت من 21.4% في عام 1955 الى 13%فقط في عام 1977.

ج) ان خضوع اهم القطاعات الاقتصادية وهو قطاع التصدير في معظم الدول النامية الى ظروف الطلب في الدول المتقدمة، ودورات تضخمه وانكماشه يؤدي في ظروف التطور التكنولوجي الحالي

للدول المتقدمة وانخفاض مرونة عرض المواد الاولية والخامية، الى تدهور اسعار الصادرات من هذه المواد قياسا باسعار المستوردات وبالتالي زيادة الخسائر التي تتحملها الدول النامية.

ان الشروع في عملية التنمية الاقتصادية المبرمجة في الدول النامية، سيؤدي وربما لفترات طويلة من الزمن الى زيادة الحاجة الى المستوردات من اجل تنفيذ معدلات عالية من نمو الدخل القومي الحقيقي ممايؤدي الى زيادة درجة الاعتماد على الخارج وليس أدل على ذلك مثلا ان نسبة المستوردات الى الناتج المحلي الصافي قد ارتفعت في سورية من 25% في عام 1963 الى 40% في عام 1975 وفي مصر 20% في عام 1960 الى 40% في عام 1975 وفي العراق من 28% في عام 1960 الى 45% في عام 1970 وهي ارتفعت في الاردن من 48%في عام 1960 الى 99% في عام 1975 كما ارتفعت في اليمن الشمالي من 12% في عام 1969 الى 22% عام 1973.

3) ذلك يعني ان في الدول النامية باستثناء دول النفط آلية تؤدي الى ظهور عجز في موازين مدفوعاتها على الحساب الجاري، سواء بفعل بنيتها الاقتصادية المشوهة او بسبب طبيعة اعتمادها على السوق الخارجية او بسبب سعيها نحو التنمية في ظل هذين العاملين.
ولقد زاد العجز في موازين المدفوعات على الحسابات الجارية للدول النامية غير المصدرة للنفط من 27.9 مليار دولار في عام 1978 الى 34.8 مليار دولار في عام 1979 الى حوالي 42 مليار دولار في عام 1980 في حين بلغ الفائض في الدول النامية المصدرة للنفط، فائضا يقدر بحوالي 68ز4 مليار دولار عام 1979 الى 115 مليار دولار عام 1980.

وظائف التجارة الخارجية:

تلعب التجارة الخارجية دوراً بالغ الاهمية والخطورة في عملية التنمية الاقتصادية للدول النامية وذلك عبر قيامها بوظيفتين جوهريتين ومتداخلتين وهما الوظيفـــة التحويلية (Transformation Function) والوظيفة الانتاجيـــة (Productivity function):

1) **الوظيفة التحويلية:**

ينجم عن البنية الاقتصادية المشوهة، والوحيدة الجانب، المعتمدة الى حد كبير على مجموعة محدودة من المحاصيل او المواد الاولية، تباين كبير بين التركيب السلعي للطلب، والتركيب السلعي لعرض الانتاج المحلي، ممايلقي على عاتق التجارة الخارجية مهمة تحقيق الانسجام فيما بينهما عن طريق تحويل فوائض للسلع المنتجة محليا الى سلع اجنبية ضرورية ومطلوبة محليا.
ان التجارة الخارجية بقيامها بهذه الوظيفة تلعب دورا لاغنى عنه في كل الاحوال ولاسيما في مجموعة الدول النامية التي لاتزال في مراحل نموها الاولى.

1) **التجارة الخارجية والاستهلاك:** خلال المراحل الاولى للتنمية يتجه نمط الاستهلاك بسرعة كبيرة نحو الزيادة والاتساع نوعا، ممايؤدي الى زيادة الضغط على قائمة المستوردات لاشباع الطلب الناشيء عن هذا التغير والذي يعود اساسا للاسباب التالية:

أ)زيادة حجـم الدخول النقديـة والطلب النقدي كنتيجـة مباشـرة لانتقال قطاعـات الانتـاج الذاتي(Subsistent) الى الانتاج الصناعي.

ب) الهجرة الكثيفة من الريف الى مراكز المدن.

ج) اثر التقليد والمحاكاة الدولي بفضل الاحتكاك مع البلدان المتقدمة عن طريق وسائل الاعلام والاعلان المختلفة والجهود التسويقية التي تقوم بها البلدان المتطورة في أسواق الدول النامية.

ولاشك ان هذا الاتجاه يتأثر سلبا أو ايجابا خلال مسيرة التنمية نفسها بفعل من استراتيجية التنمية المتبناة او اسلوب تمويل مشاريع التنمية كما يتأثر بمدى السرعة في انجاز مشاريع التنمية وبالسياسات التجارية المتبعة.

2) **التجارة الخارجية والادخار والاستثمار:** تعلمنا النظرية الاقتصادية ان الادخارات والاستثمارات على المستوى القومي ليستا سوى وجهين لعلمه واحدة، ذلك ان الدخل القومي يتألف من مكونين أساسين هما الاستهلاك والاستثمار، وان الادخار بالتعريف ليس سوى ذلك الجزء غير المستهلك من الدخل، وبالتالي فان الادخار مساو بالضرورة للاستثمار.

ذلك يمكن ان يعني ان زيادة حجم الاستثمار تتحقق بمجرد ان نزيد معدل الادخار اي ان نخفض معدل الاستهلاك ومن ثم فان كل شيء سيتم دون صعوبة وذلك استنادا الى افتراض توفر القدرة الكلية او شبه الكلية على تعبئة وتحريك عوامل الانتاج، بفضل قوى السوق، من القطاع المنتج للسلع الاستهلاكية الى القطاع المنتج لسلع الاستثمار وكان الانتاج شيء متجانس او ان عروض هذا الانتاج مرنة للغاية، هذا الافتراض الكلاسيكي لم يجد بديلا افضل منه في التحليل الكينزي الذي نقل الاهتمام كلياً الى جانب الطلب النقدي وهو بطبيعته متجانس.

انه لمن الخطأ البالغ افتراض امكانية تحويل الادخارات الى استثمارات في مجموعة الدول النامية ودون تدخل جوهري من التجارة الخارجية لاسباب عديدة اهمهما:

أ)الافتقار اساسا الى قطاع صناعي حديث منتج لسلع الاستثمار، وبشكل خاص منتج للاليات والتجهيزات والالات لاسيما في مراحل التنمية الاولية.

ب) الجمود النسبي في حركة عوامل الانتاج بين قطاعي الانتاج الاستهلاكي والانتاج الاستثماري ولاسيما بسبب عدم توفر قوة العمل الفنية الجاهزة تقنيا لانتاج مختلف انواع التجهيزات والالات بالكم والنوع المطلوبين.

ج) الافتقار الى الية سوقية فعالة تمكن عوامل الانتاج من الحركة على الوجه المطلوب او الية تخطيطية فعالة الى هذا الحد.

ذلك كله يلقى على كاهل التجارة الخارجية مهمة فائقة الحرج والاهمية، حيث ان استيراد مايلزم من سلع راس المال يصبح بديلا والى مراحل طويلة الاجل عن انتقال عوامل الانتاج محلياً لتأمين تحويل الادخار الى استثمار وبالتالي تحقيق معدل معين من نمو الانتاج والدخل وبغير ذلك، فان نجاح اية دولة نامية في تامين مصادر التمويل المحلية لتمويل حجم اكبر من الاستثمارات وفشلها في تامين انتقال عوامل الانتاج يؤدي في التحليل النهائي الى انكماش الدخل والنمو والاستهلاك والاستثمار معا.

ولاريب ان اهمية دور التجارة الخارجية في هذا المضمار ترتبط عكسيا بدرجة نمو اقتصاد البلد النامي.

2) <u>الوظيفة الانتاجية:</u>

ان التجارة الخارجية وهي تقوم بوظيفة التحويل تؤدي في الوقت نفسه وظيفة اخرى على جانب كبير من الاهمية وذلك عن طريق رفع انتاجية العمل وكفاءة الاستثمار وذلك سواء عن طريق الاستيراد او عن طريق التصدير.

1) الدور الانتاجي للاستيراد:

من خلال عملية تحويل الادخارات الى استثمارات بوساطة قطاع التجارة الخارجية فأن آلات وتجهيزات ومعدات سوف تستورد لاستخدامها في مشاريع التنمية، فاذا كانت هذه الالات والتجهيزات وبالتالي تكنولوجيا الانتاج اكثر تقدما ورقيا مما هو متاح، فان ذلك يؤدي الى رفع انتاجية العمل سواء بسبب تقليل كمية العمل الاجتماعي اللازم للانتاج او بسبب خلق فرص عمل جديدة ذات مردود انتاجي مرتفع مماىؤدي الى استخدام قوى عاطلة عن العمل او على الاقل تحول جزء من القوة العاملة في القطاعات ذات المستوى الانتاجي المنخفض الى هذه القطاعات، وذلك كله يؤدي الى رفع انتاجية العمل في المتوسط.

2) الدور الانتاجي للصادرات:

ان المساهمة في التقسيم الدولي للعمل عن طريق التخصص بدرجة او بأخرى في انتاج السلع التي يمكن للبلد استنادا الى ظروفه الطبيعية وشروط عوامل الانتاج فيه ان يحقق فيها اكبر انتاجية ممكنة، بحيث يقوم بتصدير هذا الانتاج او جزء منه واستيراد مايقابله من السلع التي يمكن انتاجها بانتاجية اقل نسبيا يمكن ان يؤدي نظريا الى زيادة مستوى الانتاجية وكفاءة الاستثمار وبالتالي تسريع معدلات النمو ان طبيعة ايجاد مقياس دقيق يمكن الاعتماد عليه في التخطيط الطويل الاجل لاختيار الاستثمارات الجديدة في القطاع التصديري لاتنفي بالطبع عناصر الصحة في هذه النظرية والتي تتأكد باستمرار بفضل التقدم العلمي والفني الهائلين في عصرنا الحديث وما ينجم عنه اقتصاديات الحجم الكبير(economic of sole) الذي يتجاوز اطار السوق المحلية، مهما اتسعت الى آفاق سوقية ارحب واشمل.

التجارة الخارجية ومعدل النمو

1) معدل نمو الدخل القومي:

يستخدم تعبير النمو(growth) والتنمية (development) في الفكر الاقتصادي على نحو متباين احيانا ومترادف احيانا اخرى، الا اننا نميل الى تعريف النمو بانه الجانب الكمي للتنمية، وبالذات نمو الدخل القومي، في حين تشمل التنمية الجوانب الكيفية للتطور علاوة على الجانب الكمي.

يتوقف معدل نمو الدخل القومي الحقيقي على عوامل عديدة لسنا بصدد تعدادها الا ان أهم هذه العوامل قد حسب له حسابه في النموذج العام الموضح في المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{1}{k} \bullet \frac{I}{Y} - a + u$$

حيث :

Y=الدخل القومي السنوي الحقيقي.

ΔY = الزيادة السنوية في الدخل القومي الحقيقي.

k = معامل راس المال الجدي(نسبة راس المال/ الانتاج الحدية).

I= الانفاق الاجمالي على الاستثمارات باسعار ثابتة.

A= معامل تخفيض الطاقة الانتاجية بسبب الاهتلاك السنوي لراس المال الثابت.

U = معامل الزيادة السنوية للدخل القومي الناجمة عن عوامل غير استثمارية أ يعن طريق تحسين الانتفاع من الطاقات القائمة.

فاذا افترضنا ان تحسين الانتفاع من الطاقات يعوض الانخفاض الناجم عن اهتلاك راس المال الثابت فان معدل النمو يعتبر دالة للاستثمارات الاجمالية أي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{1}{k} \bullet \frac{I}{Y}$$

أو $$r = \frac{i}{k}$$

2) التجارة الخارجية والمتغيرات الاقتصادية الكبرى:

من المعروف ان الدخل القومي يساوي مجموع الانفاق على الاستهلاك(C) والاستثمار(I) مضافا اليه الدخل المتأتي من الصادرات(X) ومطروحا منه الدخل المنفق على الاستيراد(M) أي:

$$Y = C + I + X - M$$

أو $$Y - C = I + X - M$$

وبما أن (Y-C) تمثل ذلك الجزء غيـــر المستهلك مـــن الدخل فانه يساوي الادخار على المستوى القومي(S).

اذن $$S = I + X - M$$

أو $$I = S + (M - X)$$

او بطريقة اخرى:

$$(M - X) = (I - S)$$

يتضح مماسبق أن حجم الاستثمارات المحلية يمكن ان يساوي او يقل او يزيد عن حجم الادخار المحلي كما يلي:

1) اذا كان تصدير السلع مساو لاستيرادها، اي اذا كان الحساب الجاري من ميزان المدفوعات متوازناً فان الاستثمار المحلي يساوي الادخار المحلي او ان كل الادخارات المحلية قد استثمرت داخل القطر المعني.
2) اذا كان الحساب الجاري فائضا بسبب زيادة الصادرات عن المستوردات، كما هي الحال في الدول النفطية حاليا، فذلك يعني أن الادخار المحلي يزيد عن الاستثمار المحلي بما يعادل فائض الحساب الجاري.
3) اما اذا كان الحساب الجاري عاجزا، كما حال الدول النامية(غير النفطية) فهذا يعني ان الاستثمار المحلي يفوق الادخار بما يعادل هذا العجز.

3) معدل النمو في ظل توازن التجارة الخارجية:

اذا افترضنا ان الهدف الاساسي للتنمية الاقتصادية في بلد نام معين هو تسريع معدل نمو الدخل القومي الى اقصى حد ممكن بهدف تقليص الفجوة مع الدول المتقدمة في اقصر وقت ممكن،فان التخطيط لمعدل عال من النمو لابد وان يمر عبر اختبار لامكانية تحقيق هذا المعدل في ظل المحددات التالية:

1) امكانية تأمين الادخارات المطلوبة محلياً لتمويل الاستثمارات الكبيرة نسبيا، او بمعنى اخر مدى امكانية الضغط على معدلات الاستهلاك دون اثارة رد فعل اجتماعي معاكس، وبالتالي المدى الذي يمكن فيه للمجتمع ان ينشد الحزام من اجل التنمية.
2) امكانية تأمين العمل اللازم من خلال ميزان العرض من العمل واالطلب عليه وبالتالي اختبار امكانية رصد القوى البشرية والكفاءات الفنية لتنفيذ الاستثمارات المطلوبة.
3) امكانية تامين التوازن الداخلي بما في ذلك عملية تحويل الادخارات المحلية الى استثمارات في ظل تجارة خارجية متوازنة.

فاذا افترضنا ان الحسابات قد اشارت الى ان معدلا عاليا للنمو قابل للتنفيذ من خلال العقبتين الاولى والثانية، فان عملية تنفيذ هذا المعدل يجب ان تمر عبر الاختبار الثالث.

ان تجارب الدول النامية غير النفطية تشير بوضوح الى ان توازن التجارة الخارجية يشكل عقبة كبيرة من عقبات التنمية وذلك للاسباب التالية:

- ان زيادة حصة الاستثمارات في الدخل القومي وبالتالي تخفيض حصة الاستهلاك سوف تؤدي الى زيادة الطلب على المستوردات سيما وان المحتوى الاستيرادي للاستثمار يبدو اكبر بكثير من المحتوى الاستيرادي للاستهلاك مما يعني بالتحليل النهائي انه كلما ارتفع معدل النمو المخطط فان معدل نمو المستوردات يتجه نحو الارتفاع بدرجة اكبر اي ان المرونة الدخلية للطلب على الاستيراد تزيد عن الواحد.
- ان نمو المستوردات بمعدل يفوق معدل نمو الدخل يطرح مشكلة تامين مستوى عال من الصادرات لتحقيق التوازن المطلوب في ميزان التجارة الخارجية وهي مسألة تبدو صعبة المنال وتزداد صعوبتها كلما ارتفع معدل نمو الدخل المخطط.

ذلك يؤدي في كثير من الحالات الى ضرورة تخفيض معدل النمو الى المستوى الذي يمكن اعادة التوازن الى التجارة الخارجية وهكذا فان التوازن الخارجي يرسم الحدود القصوى التي لايجوز لمعدل النمو ان يتجاوزها.

4) معدل النمو في ظل عجز التجارة الخارجية:

ان التحليل الذي اشرنا اليه يفترض بأن تحقيق معدل النمو المطلوب يتطلب ان تكون الاستثمارات معادلة للادخارات(I=S) كما يتطلب في آن واحد ان تكون الصادرات معادلة للمستوردات اي(X=M) فاذا ما اعتبرت سلطة التخطيط في البلد المعين ان هذا المعدل لايزال منخفضا عما يجب وارتأت ان ترتفع به الى مستوى اعلى فان النتيجة المحتمة لذلك ان يتحقق عجز في ميزانها الخارجي وبالرجوع الى معادلة التوازن العام نرى ان:

$$I - S = M - X$$

اي ان فجوة الادخار الداخلي الناجمة عن تحقيق معدل عال من النمو تعادل الفجوة في الميزان الخارجي او فائض الاستيراد على الحساب الجاري.

وهذا يعني انه لايمكن تحقيق مثل هذا المعدل بالاعتماد على الموارد الذاتية وحدها وانه لابد الاقتراض من الخارج لتغطية احدى الفجوتين وبالتالي اعادة التوازن الداخلي والخارجي في آن واحد.
ان الحاجة للاقتراض الخارجي لضمان تحقيق معدل عال نسبيا من نمو الدخل القومي، قائمة في الدول النامية غير النفطية سواء بسبب عدم قدرتها على تأمين الادخارات اللازمة محليا او بسبب عجز صادراتها عن تغطية مستورداتها.

5) معدل النمو وفائض التجارة الخارجية:

لاشك ان حالة تحقيق فائض في الميزان الخارجي، كما هي الحال في الدول النامية النفطية تحرر معدل النمو، في حدود الفائض ، من عقبة الادخار المحلي كما تحرره من عقبة التجارة الخارجية، فالاستثمار المحلي يقل عن الادخار والصادرات تفوق المستوردات وبالتالي فان فائض الادخار المحلي يعادل فائض الميزان الخارجي مما يسمح لهذه الدول بتقديم القروض والمعونات للدول النامية الاخرى دون الاضرار بمعدلات نموها المحلية.
ان هذه النتيجة هي بطبيعية الحال نتيجة نسبية تتعلق بمقدار الفائض ومدى توقع ديمومته وبمقدار معدل النمو المطلوب والممكن من زاوية ميزان العمل بشكل أساسي وهكذا يمكن لنا أن نتوقع أن قيام دولة نامية نفطية معينة برسم برامج واسعة للتطور ورفع معدل نموها الى حدود قصوى يمكن أن يقلص الفائض المتحقق بشكل كبير سيما اذا أخذنا بعين الاعتبار ان المحتوى الاستيرادي في العديد من هذا الدول مرتفع جدا سواء للاستثمار او للاستهلاك.

تخطيط التجارة الخارجية:

ان خطة التجارة الخارجية هي بمثابة عمل محدد للمبادلات التجارية التي ستتم مابين الاقتصاد القومي وبين العالم الخارجي، تصديرا واستيرادا خلال مدة معينة وتتبع خطة التجارة الخارجية الخطة القومية الاقتصادية من حيث مدتها.
اضافة الى تنوع خطط التجارة تبعا لمعيار الزمن فانها تتنوع ايضا تبعا لمعيار محتواها، فهناك الخطط المتعلقة بالاستيرادات والصادرات وخطط النقد الاجنبي وهي تشمل المدفوعات للخارج والايرادات منه كما توجد انواع اخرى ثانوية من الخطط المتعلقة مباشرة بالتبادل مع الخارج مثل خطط مايلزم اجهزة التجارة من فنيين وخطط التخزين وغيرها. وسنقتصر على عرض تخطيط الاستيرادات والصادرات السلعية ثم نبين بايجاز طريقة اعداد ميزانية النقد الاجنبي.

طرق تخطيط الواردات والصادرات:

من الناحية الفنية فان الخطوة الاساسية في تخطيط التجارة الخارجية هي تحديد حجم وهيكل الواردات والصادرات في الاقتصاد القومي سواء عند وضع خطة للتجارة الخارجية طويلة ام قصيرة الاجل. ويمكن تحديد ذلك بعدة طرق تبعا لمدى تقدم الخبرة التخطيطية من جهة وامكانية الحصول على البيانات والاحصاءات والحسابات اللازمة للتخطيط من جهة اخرى.

لذلك فان هذه الطرق لاتصلح لجميع البلدان في آن واحد كما انها لاتصلح لجميع المراحل الاقتصادية في البلد الواحد،ويمكن اتباع اكثر من طريقة عند تخطيط التجارة الخارجية لدولة ما. ويمكن ايجاز طرق التخطيط هذه بما يلي:-

1) **استخدام الموازين السلعية في تخطيط التجارة الخارجية:**

ان من اهم المبادئ التي تتصف بها اي خطة قومية هي التناسق اي بمعنى وجود ترابط اجزاء الخطة فيما بينها ويتم ذلك عن طريق تحديد حاجات المجتمع خلال فترة الخطة وتحديد الموارد المتاحة والتوفيق بينها بما يضمن ان تكفي هذه الموارد اشباع تلك الحاجات. وتعتمد الدول التي اتخذت التخطيط اسلوبا للتنظيم اقتصاديا على اسلوب الموازين الاقتصادية ومن اهمها اسلوب الموازين السلعية. يقصد بالموازين السلعية عملية تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة لكل سلعة او مجموعة من السلع المتجانسة والاستخدامات المختلفة لتلك السلعة او المجموعة من السلع، كما انها عملية ربط متكامل بين موارد المجتمع واستخدامات تلك الموارد فهذا الاسلوب يضمن توازن الخطة ويلغي وجود اختناقات او ثغرات كما يضمن النمو المتوازن للانشطة والقطاعات ويمكننا من التعرف على خصائص الاقتصاد القومي في علاقاته الانتاجية.

تصنيف الموازين السلعية:

1) **من حيث طبيعة السلعة:**

أ) موازين السلع الانتاجية.

ب) موازين السلع الاستهلاكية.

2) **من حيث الفترة الزمنية:**

أ) موازين سلعية احصائية وتعد عن فترات زمنية سابقة بغرض الاستفادة من المؤشرات والمعاملات الفنية التي تربط موارد السلعة باستخداماتها.

ب) موازين سلعية تخطيطية وتعدعن فترات زمنية مستقبلية فهي تعبر عن المستلزمات الكمية المرغوب تحقيقها.

3) **من حيث الفترة التخطيطية:**

أ) موازين طويلة الاجل.

ب) موازين متوسطة الاجل.

ج) موازين سنوية توضع للخطط السنوية وتكون تفصيلية.

عناصر الميزان السلعي:

يتكون الميزان السلعي من

اولا: جانب الموارد.

ثانيا: جانب الاستخدامات.

اولا: جانب الموارد ويشمل:

1) الانتاج المحلي بسعر تكلفة عناصر الانتاج.

2) الاستيراد بسعر(سيف).

3) مخزون اول المدة من الانتاج المحلي او الواردات.

ثانيا: جانب الاستخدامات ويشمل:

الاستخدامات الوسطة

الاستهلاك النهائي

- الاستهلاك العائلي
- الاستهلاك الحكومي

الصادرات بسعر(فوب)

مخزون اخر المدة.

ونقدم فيما يلي نموذجا لميزان سلعي:

نموذج ميزان سلعي

الموارد	الاستخدامات
الانتاج المحلي	الاستهلاك الوسيط
المخزون السلعي في	الاستهلاك النهائي
اول المدة	
لدى المنتجين	الاستثمارات
لدى مراكز التوزيع	التصدير
لدى المستخدمين	المخزون السلعي في
	آخر المدة
الواردات	لدى المنتجين

الموارد الاخرى	لدى مراكز التوزيع لدى المستخدمين
اجمالي الموارد	**اجمالي الاستخدامات**

وهكذا يلاحظ ان االواردات تعتبر موارد بينما تعتبر الصادرات استخدامات من الموارد، وفي عدد كبير من الموازين السلعية نجد ان الواردات او الصادرات تكون القسم المهم من الموارد او الاستخدامات.
وهكذا فان الموازين السلعية تقوم بدور ايجابي في تخطيط التجارة الخارجية يتمثل في المساهمة للوصول الى الاهداف النهائية للواردات والصادرات عن المستوى التوازني الذي يتحقق عنده تعادل الموارد السلعية واستخداماتها المحددة لتحقيق اهداف الخطة ومن ثم تساعد هذه الموازين التجارة الخارجية في اداء دورها في تصحيح اختلال التوازن بين الموارد واستخداماتها بما يجنب الاقتصاد القومي من حدوث اختناقات تؤثر على تحقيق اهداف الخطة. اضافة الى ان الموازين السلعية تعتبر اداة هامة للتوصل الى الصورة النهائية للجانب السلعي في ميزانية النقد الاجنبي.
ومع كل ماتقدم فان استخدام الموازين السلعية كاداة لتخطيط التجارة الخارجية يثير بعض التحفظات اهمها انها ليست اداة لتقدير الواردت غير المباشرة كما انها ليست اداة لتحديد اولويات الصادارت والواردات في ضوء العائد الصافي المتحقق في النقد الاجنبي. وهنا تستخدم مؤشرات قياس ربحية التجارة الخارجية.

2) طريقة اعداد ميزانية النقد الاجنبي:

لايزال التخطيط في اغلب البلدان النامية الى حد بعيد تخطيطا استثماريا يعتمد على رسم بعض المشروعات الغرض منها دعم الطاقات الانتاجية القومية ثم وضع بعض التنبؤات المتعلقة باهم المتغيرات الاقتصادية كالانتاج والاستهلاك والاستثمار والتصدير والاستيراد، وتتخذ عادة بعض التدابير لتحقيق التنبؤات المذكورة. وفي ظل هذه الخطط الانمائية لايمثل تخطيط التجارة الخارجية بصفة عامة الا دورا ثانويا ولهذا انتشر في هذه البلدان ميزانية النقد الاجنبي كأداة تخطيطية تقوم على الاقل بوظيفتين هما:

- تقدير ما يحصل عليه البلد من نقد اجنبي وما سوف يحتاج اليه من هذا النقد خلال فترة زمنية مقبلة (تكون سنة عادة).
- توزيع الموارد المتاحة من النقد الاجنبي على الاستخدامات المختلفة حسب الاولوية ومدى ضرورة هذه الاستخدامات للاقتصاد القومي.

وتقوم ميزانية النقد الاجنبي اساسا على التنبوء بحصيلة الصادرات من جهة والتنبوء بما سوف يحتاجه استيراد المنتجات واللخدمات من هذا النقد من جهة اخرى.
وتختلف الاساليب التي تتبع في تقدير ماسوف يحصل البلد عليه من نقد اجنبي وما سوف يحتاج اليه بحيث تتراوح هذه الاساليب من تقدير قريب من الحدس حينا، واستخدام اساليب رياضية معقدة حينا اخر.

ويفضل بالنسبة لتقدير الايردات ان يجري هذا التقدير على اساس كل سلعة من سلع التصدير وكل منطقة من المناطق المصدر اليها على حدة، ومن الضروري الحرص على الدقة في هذا المجال، ذلك ان التقديرات التي تغالي في التفاؤل قد تضع الدولة في مركز حرج، بينما قد تؤدي التقديرات غير المتفائلة الى جعل الدولة معدل من التنمية اقل من المتاح لها.

اما من ناحية المدفوعات فيجري ترتيبها ترتيبا نوعيا يميزبين مختلف السلع المزمع استيرادها:سلع استثمارية، مواد اولية، قطع غيار للصناعات الاستثمارية والاستهلاكية وسلع استهلاكية، من الضروري في هذا الجانب من الميزانية تحديد معايير للاولويات بحيث تجعل توزيع المتاح من النقد الاجنبي عاملا من عوامل تحقيق اهداف الخطة الاقتصادية، فمشكلة الاولوية هنا لاتختلف اساسا عن مشكلة معايير اولويات الاستثمار عند تخطيط التنمية الاقتصادية.

وبمقارنة التقديرات الخاصة بالايردات والتقديرات الخاصة بالمدفوعات تستطيع الدولة التعرف على ما ينتظر ان تواجهه من عجز(وهو الوضع الغائب في الدول النامية) الامر الذي يتطلب منها تدبير الموارد لتغطيته سواء عن طريق يادة الصادرات ام عن طريق القروض والاعانات الاجنبية.

وقد يبلغ هذا العجز حدا يتطلب ضرورة اعادة النظر في السياسة الانمائية للدولة والعودة الى مستويات اقل طموحا، وقد تضطر الدولة في هذه الحالة الى وضع مخططات جديدة للاستثمار وللاستهلاك وللتجارة الخارجية بغية تحقيق الاتساق بين خطط القطاعات الاقتصادية المحلية وقطاع التجارة الخارجية.

معايير الربحية في التجارة الخارجية:

يقصد بمعايير الربحية في التجارة الخارجية بانها تلك المعاييرالتي تبين اكثر السلع الصالحة للتصدير واي السلع التي تقوم الدولة باستيرداها بدلا من تصنيعها محليا، بحيث تكون حصيلة الدولة من النقد الاجنبي اكبر ما يمكن اويكون عجز ميزان المفوعات اقل مايمكن.

ويمكن التعبير عن مستويات مختلفة من ربحية التجارة الخارجية، فقد يكون المقصود ربحية عملية تجارية واحدة(تصديرا واستيردا) وقد يكون المقصود ربحية الصادرات والاستيردات من سلعة معينة او مجموعة من السلع، كذلك قد يكون المستوى يتعلق بربحية مشروع معين من المشروعات العاملة في التجارة

الخارجية او يكون على مستوى ربحية قطاع التجارة الخارجية باكمله، وسنستعرض بايجاز أهم هذه المستويات.

ومنها مايؤثر على المدى القصير كتحسين اداء المشاريع التي تزاول اعمال الاستيراد بما يحسن معدل التبادل، وتهيئة القوى العاملة القادرة، بفضل العلم والخبرة التطبيقية، على تحسين مركز الدولة في تعاملها مع الاسواق العالمية. واذا كانت الربحية بالمعنى الذي أشرنا اليه تمثل الحصيلة الناتجة عن التعامل التجاري مع الخارج، فأن لهذه الربحية مؤشرات معينة يتسم بعضها بالبساطة وبعضها الاخر بالتعقيد. والدول الاشتراكية اذ تتفاوت في مؤشراتها التي تأخذ بها، بهذا الصدد فانها تتفق على اهمية وفاعلية هذه المؤشرات حيث نالت منذ ربع قرن اهتماما متزايدا على حين ان الدول الرأسمالية لم تول هذه المؤشرات الاهمية التي تستحق الا منذ سنوات قليلة.

على انه لكي ناتي على النقاط الاساسية، وفروعها الجزئية المتصلة بهذا الموضوع فسوف نقسم هذه المؤشرات الى ما كان منها متصلا بالصادرات وبالاستثمارات وفيمايلي عرض لما كان اكثر اهمية واتصالا بهذه الجوانب منها:

مؤشرات ربحية الصادرات:

يهدف قياس ربحية الصادرات- التي تقوم، كما بينا سابقا على مقارنة حصيلة الصادرات بتكاليف انتاجها- الى بيان فاعلية مختلف المنتجات التي تصدرها الدولة بغية رسم سياسة للتصدير تركز على المنتجات الاعلى ربحية من زاوية ما تحققه من عملات اجنبية ولعل من اهم المؤشرات المستخدمة بهذا الصدد، المؤشرات التالية:

1. **مؤشر فروق الاسعار:**

يعتمد هذا المؤشر على سعر الصرف الرسمي حيث يستخلص الفرق بين ثمن السلعة في الداخل والخارج ومن ثم تقوم فعالية الصادرات ايجابية او سلبية هذا الفرق.

على ان دلالة هذا المؤشر على مدى ربحية الصادرات تعتبر محدودة وذلك للاسباب التالية:

- انعزال هيكل الاسعار في الدول الاشتراكية على هيكل الاسعار السائد في الاسواق الخارجية. وهو انعزال يعكس عوامل متعددة منها نظام التجارة الخارجية في تلك الدول، ورقابتها على الصرف وتسعير المنتجات استنادا الى معايير اقتصادية وغير اقتصادية قد تبعد الثمن عن التكاليف الفعلية.
- اختلاف مستوى الاسعار في مابين الدول تبعا لسياستها التجارية وشروط التعامل والدفع والتسليم وسواها من العوامل الاخرى.
- اعتماده على فرق يتأثر بثلاث متغيرات قد تكون موجبة او سالبة للاحوال فسعر الصرف الرسمي ربما لايعبر عن حقائق اقتصادية تعبيرا تاما او عن القوة الشرائية النسبية في دول نظمها الاقتصادية او اساليبها التجارية مختلفة.

وعلى ذلك فأن الفروق الموجبة لاتعتبر دليلا على ربحية الصادرات كما ان الفروق السالبة ليست قرينة على عدم ربحيتها.

2) **مؤشر فاعلية الصادرات:**

وهو مؤشر يقوم على مقارنة حصيلة الصادرات من سلعة معينة مع تكلفتها محليا. ويظهر هذا المؤشر على الصورة التالية:

$$\frac{\text{حصيلة الصادرات بالعملة الاجنبية}}{\text{التكاليف المحلية بالعملة الوطنية}}$$

وبوساطة هذا المؤشر يمكن معرفة ماتدره الوحدة المنفقة على انتاج الصادرات من عملة اجنبية. الا انه اذ يقارن بين هيكلين مختلفين من الاسعار فانه يعتبر مؤشرا ضعيفا بالنظر لتعذر الربط بين هذين الهيكلين مباشرة.

3) **مؤشر العائد الاجمالي والصافي:**

يظهر مؤشر العائد الاجمالي على الصورة التالية:

$$\frac{\text{حصيلة الصادرات بالعملة الاجنبية(فوب) الحدود}}{\text{قيمة المواد المستخدمة بالاسعار العالمية}}$$

وتشتمل المواد المستخدمة على المواد الاولية والوقود وقطع التبديل وسواها من المواد الاخرى، المستوردة من الخارج بغية انتاج السلعة المصدرة. كما تشتمل على مايماثل المواد السابقة والموجودة محليا والتي كان من الممكن تصديرها بدلا من تصنيعها.

ويتضح ان النسبة السابقة اذا كانت اكبر من الواحد فان اثر التصدير يكون اثرا موجبا على مركز ميزان المدفوعات. اما اذا كانت اقل من الواحد فان ذلك يعني ان الاقتصاد القومي يضحي بعملات اجنبية اكبر مما يدره التصدير.

اما مؤشر العائد الصافي فانه يظهر على الصورة التالية:

$$\frac{\text{حصيلة الصادرات بالعملة الاجنبية – قيمة المواد المستخدمة بالاسعار العالمية}}{\text{قيمة المواد المستخدمة بالاسعار العالمية}}$$

ويبدو ان صورة النسبة السابقة تمثل صافي العائد، وبالتالي فان هذا المؤشر يعبر عن الربح الذي تحققه كل وحدة من العملة الاجنبية مخصصة للانفاق على المواد.

4) **مؤشر العمل:**

وهو يظهر على الصورة التالية:

$$\frac{\text{حصيلة الصادرات بالعملة الاجنبية- قيمة المواد المستخدمة}}{\text{مجموع التكاليف مقومة بالعملة الاجنبية- قيمة المواد المستخدمة}}$$

ويبدو واضحا ان مقام النسبة السابقة يمثل اجور العاملين في الادارة واجور العمال وبالتالي فان هذا المؤشر يعبر عن فعالية الانفاق على عناصر العمل من حيث مايقدمه من عملات اجنبية.

5) <u>مؤشر فاعلية اجمالي النفقات:</u>

وصورة هذا المؤشر تتمثل في النسبة التالية:

$$\frac{\text{حصيلـــة الصـــادرات بالعمـــلات الاجنبيـــة}}{\text{مجموع التكاليف مقومة بالعملات الاجنبية}}$$

فاذا فرضنا ان حصيلة الصادرات بلغت (120)وحدة من العملات الاجنبية على حين ان تكلفتها الواجب تغطيتها تعادل (100) وحدة نقدية اجنبية عندها يكون الثمن محققا لهذه التغطية ويتجاوزها بفائض(20) وحدة تعتبر ربحا صافيا.

6) <u>مؤشرات الحد الادنى:</u>

وتفيد في حساب الحد الادنى الذي ينبغي ان تعود به الصادرات بغية تغطية تكاليفها. ويأتي المؤشر الاجمالي للصادرات في طليعة هذه المؤشرات، وتعبر عنه النسبة التالية:

$$\frac{\text{مجموع التكاليف مقومة بالعملة الاجنبية}}{\text{مجموع التكاليف مقومة بالعملة الوطنية}}$$

ويبدو واضحا ان هذا المؤشر ينطوي على مجموع التكاليف في حين ان من الممكن التركيز على تكاليف عنصر العمل في مؤشرات اخرى.

فاذا فرضنا بالاضافة الى الارقام المفترضة في مؤشر فاعلية اجمالي النفقات ان مجموع التكاليف مقومة بالعملة الوطنية هي (110) عندها تصبح قيمة هذا المؤشر $\frac{100}{110} = 0.90$ وهي تقابل نسبة مقدارها $\frac{120}{110} = 1.09$ حيث يستنتج في هذه الحالة ان التحقق فعلا قد تجاوز الحد الادنى الذي حدده المؤشر على اعتبار 1.09 0.09 في حين انه لو كانت حصيلة الصادرات بالعملة الاجنبية(85) وحدة من العملات الاجنبية فان $\frac{85}{110} = 0.77$ وبالتالي فان هذه العملية التصديرية هي عملية خاسرة لانها لم تحقق الحد الادنى.

والجدير بالذكر انه يمكن ان نستنتج من المؤشرات السابقة كمايلي:

1) متوسطات كل مجموعة من السلع مع بيان الفروع الانتاجية الاكثر اهمية.
2) معاملات تشتت تبين مدى انحراف كل سلعة عن متوسط مجموعتها.
3) سلاسل زمنية توضح اتجاه كل مجموعة سلعية.
4) جدولا باولوية السلع من حيث ربحيتها في التجارة الخارجية.

والحقيقة فان جدوى هذه المؤشرات تتجلى عند المقارنة بين انواع السلع في الدلالة الاكثر اهمية هي الدلالة النسبية انطلاقا من المؤشر دون ان يكون لهذا الاخير دلالة بحد ذاته الا في احوال قليلة كما هو الحال بالنسبة لمؤشر العائد الاجمالي الذي يوضح الاثر الموجب والسالب على ميزان المدفوعات.
كما ان التطبيق العملي لهذه المؤشرات يبدأ غالبا بما كان منها اكثر بساطة، ثم ينزع الى المؤشرات الاكثر تعقيدا ومن ثم يرتد الى تلك المؤشرات الابسط وخاصة عندما يتعدى التعقيد الامكانيات التطبيقية المتاحة في مجال التجارة الخارجية.
الا انه ينبغي الا يغرب عن اذهاننا ان هذه المؤشرات لاتكفي لوحدها لرسم السياسة التجارية. بل يجب ان تؤخذ الى جانبها عوامل اخرى من اهمها:

1) ابحاث السوق.
2) الطاقة الانتاجية المتاحة

ويبدو ان استخدام هذه المؤشرات، الى جانب مجموعة العوامل والمتغيرات المتصلة بها، يمثل جانبا هاما من جوانب التحليل المركب الذي يجمع بين كافة عناصر الموضوع دون ان يعتمد بصورة الية على مؤشرات عددية فحسب.
وقد ادى البحث عن العملة الاجنبية- في مصر- الى تصدير بعض المنسوجات الخفيفة باسعار تقل عن نفقة الانتاج، وتقل حتى عن اسعار الغزل. ولهذا فان الاجماع ينعقد الان على ان مثل هذه المؤشرات لاتكفي وحدها اساسا لرسم خطة التجارة الخارجية، بل ينبغي ان تستكمل بخطوات اخرى مثل الدراسة السلعية للاسواق، وابحاث تشمل امكانيات التصدير والطاقة الانتاجية المتاحة...الخ.

مؤشرات ربحية الواردات:

ان الاهنمام بتقدير ربحية الاستيردات في الدول الاشتراكية اقل بكثير من اهتمامها بموضوع ربحية الصادرات، اذ يترك الامرعادة الى احتياجات الخطة على اساس ما قد يظهر من عجز ففي الموازين السطحية الموضوعة عن مختلف السلع.
ومن ذلك فقد عملت بعض الدول على احتساب مؤشرات خاصة ببعض الاستيرادات على نمط لايختلف كثيرا عن المؤشرات الخاصة بالصادرات، ومن هذه المؤشرات:

1) **مؤشر كفاءة الصرف الاجنبي للاستيراد:** وفي هذا المؤشر تتم مقارنة الاسعار الاجنبية لبعض السلع المستوردة مع اسعارها المحلية. ويتخذ المؤشر الصورة التالية:

$$\textbf{مؤشر كفاءة الصرف الاجنبي للاستيراد} = \frac{\textbf{قيمة سعر السلعة المستوردة بالعملة الاجنبية(سيف)}}{\textbf{ثمن السلعة في الداخل – تكاليف التسويق}}$$

وحيث ان المؤشر يقوم على اساس مقارنة الاسعار الداخلية للسلعة المستوردة بالعملة الاجنبية المدفوعة في مقابل شراءها بعد تحويلها الى العملة الوطنية علىاساس سعر الصرف الرسمي بالنسبة الى الاستيردات، فان المؤشر يحمل نفس العيوب التي سبق ذكرها حول سعر الصرف المتبع في الاقطار الاشتراكية.

2) **مؤشر المواد المستخدمة:** يستبعد في هذا المؤشر اثر الاثمان الداخلية السائدة في الدولة وبالتالي يتجنب ماتسببه الطبيعة الخاصة لنظام الاثمان في الاقتصاد الاشتراكي المتميزة بعدم تعبيرها عن التكلفة الاجتماعية للسلعة، وكذلك يستبعد هذا المؤشر النقص الموجود في نظام سعر الصرف الاجنبي في هذه الاقطار.

ويتخذ المؤشر الصورة التالية:

قيمة السلع المستوردة بالعلمة الاجنبية ×100

ثمن السوق العالمية للمواد المستخدمة في تركيب السلعة ويقارن هذا المؤشر بين ما يتكلفه الاقتصاد القومي، نتيجة لاستيراد السلعة من نقد اجنبي وبين مايتكلفه هذا الاقتصاد من نقد اجنبي اذا امتنع عن استيرادها وقام بصنعها في الداخل، وتتمثل هذه التكلفة الاخيرة في النقد الاجنبي المدفوع ثمنا للمواد الاولية وغيرها اللازمة لانتاج السلعة المشتراة من السوق العالمية بالاضافة ما يضيع على الدولة من نقد اجنبي لعدم تصدير المواد الاولية الى الاسواق الخارجية واستخدامها في صناعة السلعة محل البحث.

ولهذا فان هذا المؤشر يساعد في تقدير ما اذا كان من الافضل استيراد المواد الاولية وغيرها الداخلة في السلعة والقيام بعملية الانتاج في الداخل، بدلا من استيراد السلعة تامة الصنع، فاذا كانت قيمة هذا المؤشر اكبر من الواحد صحيح فانه يكون من الافضل من وجهة نظر النقد الاجنبي، ان يتم انتاج السلعة في الداخل واستيراد مايلزم هذا الانتاج من مواد اولية وغيرها من السوق العالمية وبالعكس اذا كانت قيمة المؤشر اقل من الواحد صحيح.

مؤشرات الاستثمار:

ان المؤشرات السابقة تستخدم لتحديد شكل افضل هيكل سلعي للتجارة الخارجية بغض النظر عن حجم الطاقات الانتاجية المتوفرة في الدولة، وعلى ذلك فان الفائدة منها تقتصر على الاجل القصير حيث تستخدم في اعمال التخطيط قصير المدى او الجاري على اساس افتراض ثبات الامكانيات الانتاجية.

اما في الاجل الطويل فان هناك حاجة الى مؤشرات تهدف الى ايضاح العلاقة بين الاستثمارات من جهة والتجارة الخارجية من جهة اخرى. وفي هذا الصدد تستخدم مؤشرات الاستثمار لاتخاذ القرارات الصحيحة فيما يختص بتوجيه الاستثمارات الجديدة على النحو الذي يخدم مركز ميزان المدفوعات اي بعبارة اخرى

اتخاذ القرار للخيار بين مختلف الخيارات المتاحة اعتمادا على ربحية كل منها من حيث ماتدره من عائد صاف بالعملات الاجنبية.

ربحية الاستثمارات:

ان المؤشرات التي تطرقنا اليها ذات فائدة في المدى القصير فحسب على اعتبار انها تتناول حجم الطاقات الانتاجية المتاحة في الدولة.

ولعل من اهم المشكلات التي تواجه المخطط في المدى الطويل هي المشكلات المتصلة بالاختيار بين بدائل الاستثمار من حيث مايدره كل منها من عائد صاف من العملات الاجنبية.

ويبدو ان الاختيارالانسب هو الاختيار القائم على اساس ربحية الاستثمار بحيث توسع الطاقات الانتاجية التي تساهم بفاعلية اكبر في تحسين او علاج مركز ميزان المدفوعات.

والحقيقة فان اهمية هذا الجانب لاتقتصر على الدول الاشتراكية فحسب بل انه ينبغي على جميع الدول، وخاصة المتخلفة والنامية منها، ان تبذل المزيد من الجهد ابتغاء تخطيط الاستثمار تخطيطا محكما وان تكون يقظة فيما تنفقه من المال ولاسيما ان انفاقها في الاوجه المناسبة هو اكبر صعوبة من الحصول عليها.

ولعل من ابرز وابسط المؤشرات المستخدمة عند قياس ربحية الاستثمارات هو المؤشر التالي:

$$\frac{\text{اجمالي العائد من العملات الاجنبية}}{\text{تكاليف الاستثمار}}$$

وهو مؤشر يقيس مقدار العائد السنوي من العملات الاجنبية لقاء كل وحدة من وحدات الانفاق على الاستثمار.

علىان من الممكن الاعتماد عند قياس ربحية الاستثمارات على المؤشر التالي:

$$\frac{\text{تكاليف الاستثمار بالعملة المحلية}}{\text{اجمالي العائد من العملات الاجنبية سنويا}-\text{قيمة المستورد من المواد بالعملة الاجنبية}}$$

وهو مؤشر ياخذ صافي العائد من العملات الاجنبية فيقيس مقدار الانفاق الاستثماري اللازم بغية الحصول على وحدة من العائد الصافي من هذه العملات. ويبدو انه كلما كانت قيمة هذا المؤشر صغيرة كلما كان الاستثمار افضل من حيث تاثيره في ميزان المدفوعات.

والى جانب المؤشرين السابقين ثمة مؤشر اخر يظهر على الصورة التالية:

$$\frac{\text{تكاليف الاستثمار بالعملةالاجنبية}}{\text{صافي العائد بالعملة الاجنبية}}$$

حيث يمكن بواسطة هذا المؤشر التوصل الى عدد السنوات التي يمكن بعدها للدخل الناتج عن الاستثمار من العملات الاجنبية ان يغطي ماااحتاجه من انفاق بهذه العملات. والجدير بالذكر ان المشكلة التي يواجهها المخطط عند استخدامه لاي من هذه المؤشرات تتعلق – في جانب منها بالتنبوء بالمتغيرات الظاهرة في المؤشر. وهي متغيرات تتصل غالبا بمستوى الاسعار الخارجية التي ستباع وفقها الصادرات، وبمستوى

النفقات في الداخل سواء اكانت نفقات انشائية او جارية، كما انها تتعلق – من جانب اخر– بالواردات على اعتبار ان الاستثمار في فرع اقتصادي ينشط التصدير هدفه الحصول على منتجات (واردات) لقاء هذا التصدير. ولهذا فان المخطط يجد من اللازم ان يفاضل بين الاستيراد وبين الانتاج المحلي مع الاخذ بالاعتبار هيكل الاقتصاد القومي، ولا ريب ان التوصل الى قرار حاسم بهذا الصدد لايمكن ان تساعد عليه مؤشرات جزئية الا في حدود ضيقة لان مثل هذا القرار يدخل في نطاق التخطيط الاقتصادي العام.

التوزيع الانسب للتجارة الخارجية:

كي يكون تخطيط التجارة الخارجية تخطيطا محكما فانه لابد ان يحرص على تحقيق التوزيع الانسب لهذه التجارة على مختلف الدول بما يغل اقصى نفع للاقتصاد القومي. وسبيل المخطط الى ذلك يعتمد على مؤشر اولوية الصادارات ومؤشر اولوية الواردات الذين سنتناولهما فيما يلي:

1) **<u>مؤشر اولوية الصادرات:</u>**

ويظهر هذا المؤشر على الصورة التالية:

$$\text{م} = \frac{\text{و(ف)}}{\text{و(د)}} \Big/ \frac{\text{ص(ف)}}{\text{ص(د)}} \times 100$$

◆ إحصاءات التجارة الخارجية

حيث و(ف) = قيمة الواردات بالاسعار الفعلية التي يتوقع التعامل على اساسها.
و(د) = قيمة الواردات بالاسعار الدولية.
ص(ف)=قيمة الصادرات بالاسعار الفعلية التي يتوقع التعامل على اساسا.
ص(د)= قيمة الصادرات بالاسعار الدولية.

ويمكن بوساطة هذا المؤشر ان نقارن بين الظروف النسبية للاستيراد من دولة ما والظروف النسبية لتصدير سلعة معينة اليها. البسط في هذا المؤشر يعبر عن تكلفة الواردات من دولة معينة بصورة عامة بالمقارنة مع تكلفتها في السوق العالمية، اما المقام فيعبر عما يتوقع تحصيله من الصادرات من هذه السلعة الى دولة معينة بالمقارنة مع مايمكن تحصيله من السوق العالمية.

لذلك فان هذا المؤشر سيكون في صالح الدولة اذا كان اقل من (100) وفي غير صالحها اذا كان اكبر على اعتبار ان زيادة الرقم النسبي لاسعار الواردات عن الرقم النسبي لاسعار الصادرات هو في غير صالح الدولة.

والحقيقة فان من الممكن حساب هذا المؤشر لكل سلعة مصدرة وكذلك لكل دولة وهذا ما يتضح من الجدول المفترض التالي:

(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
الدولة	**ص(ف)**	**ص(د)**	**ص(ف)**	**ص(د)**	**م**	**الاولوية**
أ	40	40	100	104	104	3
ب	38	40	95	98	103	2
ج	36	40	90	92	102	1
د	34	40	85	95	111	4

يشير العمود رقم(3) في الجدول السابق الى ان سعر السلعة في السوق العالمية هو (40) على حين انه ينتظر تحصيل (40،38،36،34) على التوالي من الدول التي يمكن ان نصدر هذه السلعة اليها وذلك كما يظهر في العمود رقم(2). وعلى ذلك فان المستوى النسبي لسعر الصادرات الى كل دولة يختلف من دولة الى اخرى، كما يتضح من العمود رقم(4) اما العمود رقم(5) فأن ارقامه مفترضة وهي تعبر عن المستوى النسبي لاسعار الواردات من كل دولة من دولة المجموعة.

وعلى اساس البيانات السابقة يمكن حساب مؤشر اولوية الصادرات كما يتضح من العمود رقم(6)، حيث يمكن التوصل الى ترتيب للدول حسب اولوية التصدير اليها.

والجدير بالذكر ان معالجة ارقام الجدول السابق قد مكننا من استخلاص نتائج بالغة الاهمية فالمستوى المطلق لثمن الصادرات ليس كافيا لتوجيهها حيث يتضح انه لو وجهت الصادرات على هذا الاساس فان الدولة (أ) تأتي في المرتبة الاولى على حين انها اصبحت في المرتبة الثالثة من حيث الاولوية النسبية. اما الدولة(ج) التي كانت تاتي في المرتبة الثالثة فقد احتلت المركز الاول.
وهذا يعني ان التوزيع الرشيد للصادرات الذي تكون الاولوية فيه للدولة (ج) وبعدها للدولة(ب) ومن ثم (أ) واخيرا(د) وذلك على اساس الاولوية النسبية كمعيار اكثر دقة من السعر المطلق المتوقع التعامل على اساسه.

2) مؤشر اولوية الواردات:

وهو مؤشر يطابق تماما المؤشر السابق ويظهر على الشكل التالي:

$$م = \left[\frac{ص(ف)}{ص(د)} \Big/ \frac{و(ف)}{و(د)} \right] \times 100$$

حيث يعبر بسط هذا المؤشر عن الاسعار التي تحققها الصادرات بصورة عامة في دولة معينة منسوبة الى الاسعار العالمية، ويعبر المقام عما ينتظر ان يتكلفه استيراد سلعة معينة من تلك الدولة منسوبا الى تكلفة هذه السلعة في السوق العالمية وعلى هذا فكلما كانت قيمة هذا المؤشر اكبر من (100) كلما كان في ذلك مصلحة الدولة المستوردة ولبيان كيفية استخدام هذا المؤشر نفترض الارقام الموضحة في الجدول التالي:

(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
الدولة	**و(ف)**	**و(د)**	**و(ف)/و(د)**	**ص(ف)/ص(د)**	**م**	**الاولوية**
أ	44	40	110	110	100	3
ب	40	40	100	90	90	4
ج	36	40	90	97	107	1
د	32	40	80	84	105	2

ويبدو من هذا الجدول ان الدولة (د) هي افضل الدول التي يمكن الاستيراد منها اعتمادا على الثمن المطلق للسلعة. الا ان هذا الثمن لايصلح كمقياس لتوجيه الاستيراد اذ يلاحظ ان الدولة(د) انتقلت الى المرتبة الثانية بعد الدولة(ج) اما الدولة(ب) فانه على الرغم من ان سعر الاستيراد منها يساوي السعر السائد في السوق

العالمية الا انها تاتي في المرتبة الاخيرة بفعل سوء مركز التصدير اليها بالمقارنة مع مراكز الدول الاخرى.

وعلى هذا فان مؤشر اولوية الواردات يمكنه تغيير ترتيب الدول ليبرز ما كان افضلها كمصدر لشراء السلعة.

والجدير بالذكر ان الاعتماد على المؤشرين السابقين يحتاج الى بيانات عن اسعار مختلف انواع الصادرات والواردات من والى الدول الى جانب البيانات الخاصة بالاسعار في المستقبل.

هذا فضلا عن اعتبارات اخرى كاستعداد كل دولة للبيع اوالشراء وشروط التسليم والائتمان وتحويل العملات...وهذا يدخل مرة اخرى في نطاق التحليل المركب ويجعل تخطيط التجارة الخارجية عملا مستمرا وبالغ الاهمية والصعوبة في نفس الوقت.

معدلات التبادل الدولية:

رأينا عند دراسة الاسس النظرية الخارجية ان كل دولة تتخصص في انتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية في انتاجها، وراينا كذلك ان الكسب الذي تحققه كل دولة من عملية المبادلة الدولية يتوقف على معدل التبادل الدولي.

ويقصد بمعدل التبادل الشروط التي يتم بها التبادل التجاري بين الدول، وهذه الشروط تتضمن أسعار الصادرات والواردات التي تكون محلا للتبادل الدولي وكذلك شروط الدفع سواء كان ذلك بالنقد او الاجل او الدفع على اقساط.

ولكن اعتاد الاقتصاديون ان يشيروا الى معدلات التبادل الدولية Terms of Trade على انها تعبر فقط عن العلاقة بين اسعار الصادرات والواردات واتجاهات هذه العلاقة.

معدلات التبادل السلعية:

ويمكن تعريف معدل التبادل الدولي لبلد معين بانه عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها البلد مقابل تصدير وحدة واحدة الى العالم الخارجي. وفي اطار نقدي يمكن الحصول على معدل التبادل الدولي بقسمة ثمن الوحدة من صادرات ذلك البلد مقابل تصدير وحدة واحدة الى العالم الخارجي، وفي اطار نقدي يمكن الحصول على معدل التبادل الدولي بقسمة ثمن الوحدة من صادرات ذلك البلد على ثمن الوحدة من وارداته، وتعبر النتيجة عن عدد الوحدات المستوردة التي يمكن الحصول عليها مقابل كل وحدة مصدرة ويمكن ان نميز بين معدلات التبادل السلعية التالية:

أ) معدل التبادل الدولي الصافي:

يقيس هذا المعدل العلاقة بين التغير النسبي في اسعار الصادرات لاي دولة والتغير النسبي لاسعار الواردات لنفس الدولة. ويمكن الحصول عليه بالطريق التالي:

$$\frac{\text{الرقم القياسي لاسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لاسعار الواردات}}$$

فاذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد الصحيح كان معنى ذلك ان التغير الذي حدث في اسعار الصادرات قابلة تغير مناظر ومساو له في اسعار الواردات. اما اذا كانت هذه النسبة اكبر من الواحد الصحيح فمعنى ذلك ان اسعار الصادرات قد ارتفعت بالنسبة لاسعار الواردات. ويتحسن الموقف الاقتصادي الخارجي للبلد المذكور نتيجة لتحسن معدل التبادل الدولي الصافي بالنسبة لها حيث تستطيع الان الحصول على كمية اكبر من الواردات بنفس كمية الصادرات التي كانت تصدرها من قبل ومن ثم يرتفع الدخل القومي الحقيقي وتزيد درجة الرفاهية الاقتصادية.

اما اذا انخفضت النسبة عن الواحد الصحيح فمعنى ذلك ان الدولة المذكورة ستضطر الى تصدير كمية اكبر من انتاجها الوطني مقابل الحصول على نفس الكمية من الواردات او انها ستضطر الى قبول كمية اقل من الواردات تدفع فيها نفس كمية الصادرات. وفي اي من الحالتين سينخفض حجم السلع والخدمات المتاحة للاستهلاك الداخل وينخفض الدخل القومي الحقيقي وتتكمش درجة الرفاهية الاقتصادية.

ويعتبر معدل التبادل الصافي ملائما في حالة واحدة وهي الا تتضمن التجارة بين الدول معاملات من طرف واحد مثل تعويضات الحرب العينية والرسوم التي تدفع عينا والميراث العيني اما اذا شمل ميزان المدفوعات مبادلات من طرف واحد فانه توجد زيادة في القيمة النقدية للصادرات او في القيمة النقدية للواردات وعليه فان المعيار المناسب في حالة وجود مبادلات من طرف واحد هو معدل التبادل الاجمالي.

ب) <u>معدل التبادل الدولي الاجمالي:</u>

ويقصد به توضيح العلاقة بين المتغيرات في كمية الواردات والصادرات من عام لاخر. ويمكن االحصول عليه بالطريق التالي:

$$\frac{\text{الرقم القياسي لكمية الواردات}}{\text{الرقم القياسي لكمية الصادرات}}$$

فاذا زادت النسبة عن الواحد الصحيح فان ذلك يدل على تطو في صالح الدولة اذ ان كمية اكبر من الواردات- بالنسبة لسنة الاساس- يمكن الحصول عليها مقابل مقدار ثابت من الصادرات ويتعادل معدل التبادل الاجمالي مع التبادل الصافي عندما تتعادل قيمة الواردات مع قيمة الصادرات وهذه الحالة يمكن توضيحها كالان:

$$\frac{\text{معدل التبادل الاجمالي}}{\text{معدل التبادل الصافي}} = \frac{\text{الرقم القياسي لكمية الواردات}}{\text{الرقم القياسي لكمية الصادرات}}$$

$$\times \frac{\text{الرقم القياسي لاسعار الواردات}}{\text{الرقم القياسي لاسعار الصادرات}} = \frac{\text{الرقم القياسي لقيمة الواردات}}{\text{الرقم القياسي لقيمة الصادرات}}$$

الا ان معدل التبادل الاجمالي لايعادل معدل التبادل الصافي في حالة حدوث مبادلات من طرف واحد، وفي هذه الحالة يجب ان نميز بين الانواع المختلفة من تلك المبادلات التي تسبب تغيرات في معدل التبادل الدولي الاجمالي.

ج) <u>معدلات التبادل الدخلية:</u>

اقترح عدد من الكتاب الاخذ بمقياس اخر من مقاييس معدلات التبادل الدولية وهذا المقياس يمكن ان نطلق عليه معدلات التبادل الدخلية وطريقة حساب المعدل الجديد هي بضرب الرقم القياسي لكمية الصادرات في معدل التبادل الصافي:

$$\frac{\text{الرقم القياسي لاسعار الصادرات}}{} \times \text{الرقم القياسي لكمية الصادرات}$$

الرقم القياسي لاسعار الواردات

فاذا زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح فمعنى ذلك ان البلد المذكور يحصل على كمية اكبر من الواردات مقابل بيع صادراته اي ان مقدرة البلد على الاستيراد مقابل الصادرات فقط قد ازدادت وهنا يجب التمييز بين مقدرة الدولة على الاستيراد مقابل الصادرات وبين اجمالي مقدرة الدولة على الاستيراد حيث ان الاخيرة لاتعتمد على الصادرات فحسب وانما تتوقف كذلك على تدفق رأس المال ومتحصلات اخرى غير منظورة. هذا ولاتعتبر التغيرات في معدلات التبادل الدخلية مقياسا لمكاسب التجارة او مؤشرا للرفاهية الاقتصادية، وانما يجب استخدامها– ببساطة– كمقياس يعبر عن كمية الواردات التي يمكن شراؤها بحصيلة الصادرات.

وتبعا لاتجاه واهمية التغيرات في الرقم القياسي لاسعار الصادرات والرقم القياسي لكمية الصادرات فقد تحدث في دولة ما ان تتحسن معدلات التبادل الدخلية بالرغم من تدهور معدلات التبادل الصافي. فاذا أفترضنا ثبات اسعار الواردات بينما انخفضت اسعار الصادرات بمقدار 10% مثلا وزاد حجم الصادرات بمقدار 20% اي بنسبة اكبر من نسبة النقص في اسعار الصادرات، فان ذلك يعني ان نسب التبادل الدولي الدخلية تتحرك في صالح الدولة المذكورة بالرغم من ان نسبة التبادل الدولي الصافي تتجه في غير صالحها:

نسبة التبادل الصافية = $\frac{90}{100} = 0.9$.

معدلات التبادل الحقيقية:

تاخذ معدلات التبادل الحقيقية Factoral terms of trade في حسابها التغير في انتاجية عوامل الانتاج المشتغلة في صناعات التصدير والاستيراد. وهذا المقياس له صيغتان: الصيغة الاولى تأخذ في اعتبارها التغير في انتاجية عوامل الانتاج المستغلة في صناعات التصدير فقط single factoral terms of trade والصيغة الثانية تاخذ في اعتبارها التغير في انتاجية عوامل الانتاج المشتغلة في صناعات التصدير وفي صناعات الاستيراد double factoral terms of trade.

فالصيغة الاولى – التي تاخذ في حسابها التغير المفرد في انتاجية الصادرات يمكن الحصول عليها كالتالي:

معدل التبادل الدولي الصافي × الرقم القياسي لانتاجية الصادرات

أي:

$$\frac{\text{الرقم القياسي لاسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لاسعار الواردات}} \times \text{الرقم القياسي لانتاجية الصادرات}$$

فاذا زادت النسبة عن الواحد الصحيح دل ذلك على تغير في صالح البلد المذكور بمعنى ان كمية اكبر من الواردات يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من عوامل الانتاج المستخدمة في صناعات التصدير. ويمكن تمثيل هذه الصيغة بالمثال التالي:

اذا ادى قيام التجارة الخارجية الى زيادة انتاجية عوامل الانتاج المشتغلة في صناعات التصدير بمقدار 15% واذا ارتفعت في نفس الوقت اسعار الواردات بالنسبة للصادرات بمقدار 10% فان معدل التبادل الحقيقي يصبح في صالح الدولة المعنية ويزيد الدخل القوي الحقيقي وتزيد الرفاهية الاقتصادية اذ ان الانخفاض النسبي في اسعار صادراتها قد عوضه وزاد عليه ارتفاع حقيقي في انتاجية صناعات التصدير.
اما الصيغة الثانية التي تاخذ في اعتبارها التغير المزودج في انتاجية الصادرات والواردات فيمكن الحصول عليها بالطريق التالي:

$$\text{معدل التبادل الدولي الصافي} \times \frac{\text{الرقم القياسي لانتاجية الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لانتاجية الواردات}}$$

أي

$$\frac{\text{الرقم القياسي لاسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لاسعار الواردات}} \times \frac{\text{الرقم القياسي لانتاجية الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لانتاجية الواردات}}$$

فاذا زادت النسبة عن الواحد الصحيح فمعنى ذلك ان وحدة واحدة من عوامل الانتاج المحلية المشتغلة في صناعات التصدير يمكن مبادلتها الان بوحدات اكبر من عوامل الانتاج الاجنبية المشتغلة في صناعات الاستيراد.
وسيختلف معدل التبادل الحقيقي بالصيغة الاولى عن معدل التبادل الحقيقي بالصيغة الثانية في حالة حدوث تغير في تكلفة انتاج الواردات. لكن هذا ليس له مغزى بالنسبة لرفاهية الدولة المستوردة اذ ان مايهمها هو ما اذا كانت ستحصل عل سلع اكبر لكل وحدة من عوامل الانتاج المسستخدمة في صادراتها، او ان الامر غير ذلك فهي لاتهتم بماذا كانت هذه الواردات تحتوي على مدخلات اجنبية اكبر او اقل من ذي قبل.
ويلاحظ كذلك ان معدل التبادل الصافي يساوي معدل التبادل الحقيقي المزدوج في حالة توفر العوامل التالية:
أ) ثبات غلة الحجم Constant returns to scale .
ب) عدم وجود تغيرات تاريخية في التكاليف.
ج) انعدام نفقة النقل.
اما اذا حدث تغير في التكاليف سواء من حيث علاقتها بالمنتج اومن حيث علاقتها بالفترة الزمنية او اذا كانت هناك نفقات نقل، فان معدل التبادل الصافي سيختلف عن معدل التبادل الحقيقي المزدوج، ومع ان هذا الاختلاف هام من الناحية التحليلية الا انه يصعب قياسه.

معدلات التبادل التكاليفية والمنفعية:

ولنتقدم خطوة اخرى في تحليل مستوى الرفاهية علىاساس استخدام اصطلاح(المنفعة) حيث يمكن تعريف الكسب الناجم عن التجارة الخارجية بانه زيادة المنفعة المكتسبة من الواردات عن المنفعة المضحى بها في الصادرات.

فاذا اخذنا في الاعتبار مقدار اللامنفعة disutility الداخلة في انتاج الصادرات فاننا نستطيع الوصول الى مقياس جديد يطلق عليه معدل التبادل التكاليفي real cost terms of trade .

وطريقة حساب هذا المعدل الجديد تاتي عن طريق ضرب معدل التبادل الحقيقي المفرد في الرقم القياسي لمقدار(اللامنفعة) لوحدة واحدة من المواد الانتاجية المستخدمة في انتاج الصادرات، فاذا زاد معدل التبادل التكاليفي عن الواحد الصحيح للتغير في طرق انتاج الصادرات او نتيجة للتغير في نسب عوامل الانتاج المستخدمة في الصادرات.فان ذلك يدل على حصول الدولة المعينة على كمية اكبر من الواردات مقابل وحدة واحدة من التكلفة الحقيقية.

وفي جانب الطلب فاننا نود معرفة التغيرات التي تصيب الرغبة النسبية في الواردات وفي السلع المحلية التي تنازل عليها الاستهلاك المحلي من اجل استخدام الموارد الانتاجيةفي صناعات التصدير. وعليه فمن الضروري ان ندمج في معدل التبادل التكاليفي الرقم القياسي لمتوسط المنفعة النسبية لوحدة واحدة من الواردات والسلع المحلية المتنازل عنها، والناتج من ذلك هو مايعبر عنه بنسبة التبادل المنفعية Utility terms of trade ويمكن الحصول عليها عن طريق ضرب معدل التبادل التكاليفي في الرقم القياسي للمنفعة النسبية للواردات والسلع المتنازل عنها.

وللصعوبة في استخدام هذين المعدلين- معدل التبادل التكاليفي ومعدل التبادل المنفعي تنحصر في حساب كمية(اللامنفعة) الداخلة في انتاج الصادرات او المنفعة النسبية لمختلف السلع.

وفي النهاية فان احسن المقاييس ملائمة للدول النامية تنحصر في ثلاثة مقاييس وهي:

أ)معدل التبادل الدولي الصافي.

ب) معدل التبادل الحقيقي المفرد.

ج) نسبة التبادل الدخلية.

والاختلافات بين هذه المقاييس الثلاثة لاتعتبر اختلافات فنية فحسب بل ان ذلك يرجع ايضا الىعوامل اساسية عديدة، هذا وتعتبر تغيرات في معدلات التبادل السلعية ذات اهمية كبيرة بالنسبة للدول النامية في الرفاهية الاقتصادية يمكن النظر اليها من خلال اثر معدلات التبادل السلعية على الدخل القومي الحقيقي.

فاذ تحسن معدل التبادل السلعي لدولة ما فان معنى ذلك ان الدخل الحقيقي لهذه الدولة يزداد باسرع من المنتج حيث تزداد القوة الشرائية لوحدة الصادرات. وهذه الزيادة في الدخل الحقيقي تضاف الى العائد الذي تحصل عليه الدولة من التنمية الاقتصادية.

والان يبقى لدينا القول بان عوامل كثيرة تؤدي الى حدوث تغيرات في معدلات التبادل الدولية للفترة القصيرة وفي الفترة الطويلة – ففي الفترة القصيرة تتغير معدلات التبادل نتيجة للتغير في السياسة التجارية

واختلافات اسعار الصرف والمدفوعات من طرف واحد. اما في الاجل الطويل فان التغير في معدلات التبادل يرتبط بالتغيرات الاساسية في هياكل الانتاج والاستهلاك.